نشرة صندوق النقد الدولي

تمويل البلدان العربية

شراكة دوفيل توسع نطاق الدعم للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سوبر ماركت في طرابلس: الشراكة يمكن أن تتسع لتشمل البلدان الأخرى التي تشهد تغيرا تاريخيا، مثل ليبيا (الصورة: Louafi Larbi/Reuters)

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٠ سبتمبر ٢٠١١

- شراكة دوفيل التي تستهدف مساندة المنطقة تتوسع لتضم أعضاء آخرين؛ وليبيا تشارك بصفة مراقب
- بلدان الشرق الأوسط تقدم استراتيجياتها المحلية للمدى المتوسط
- المساندة الدولية عامل جوهري للتقدم في تحقيق أهداف المنطقة

عززت مجموعة البلدان الصناعية السبعة، بالإضافة إلى روسيا، دعمها لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إطار "شراكة دوفيل"، وهي مبادرة أُطلِقت في قمة القادة التي انعقدت في شهر مايو الماضي، ورحبت بتحركات المؤسسات المالية الدولية لتحسين التنسيق فيما بينها.

أثناء اجتماع عقد في مدينة مارسيليا الفرنسية، رحبت "شراكة دوفيل" التي تضم البلدان الصناعية وبلدان الشرق الأوسط بانضمام شريكين جديدين ــ هما الأردن والمغرب ــ بينما شاركت ليبيا بصفة مراقب. وإضافة إلى ذلك، انضمت إلى الشراكة كل من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة لمساندة بلدان المنطقة التي تمر بمرحلة تحول سياسي واقتصادي. وقد اتسع نطاق هذه الشراكة وأصبحت تضم تسع مؤسسات مالية دولية وإقليمية، منها صندوق النقد الدولي.

التحديات الاقتصادية المقبلة

وفي بيان صدر في ختام الاجتماع، أكدت شراكة دوفيل أن الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وضعت تحديات أمام استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القريب. ففي بيئة عالمية صعبة تتسم بارتفاع المخاطر المالية وتصاعد أسعار السلع الأولية، تعرضت بعض البلدان لحالة من الهبوط في النشاط الاقتصادي، والسياحة، وتدفقات الاستثمار، في الوقت الذي تواجه فيه زيادة في الضغوط الاجتماعية نظرا لارتفاع معدلات البطالة المزمنة ــ لا سيما بين الشباب ــ ودعوات للمزيد من الحرية والعدالة في توزيع الفرص الاقتصادية.

وفي **مذكرة** أُعدت لهذا الاجتماع، يتوقع خبراء الصندوق أن تتدهور أوضاع المالية العامة مع استمرار الحكومات في زيادة الدعم والتحويلات وأجور العاملين في القطاع العام لتلبية المطالبات الاجتماعية وتخفيض البطالة.

وفي هذا الصدد، قالت السيدة **كريستين لاغارد** ، مدير عام صندوق النقد الدولي، أمام مؤتمر صحفي في سياق الاجتماع إن "التغيرات التاريخية الجارية في المنطقة تمثل فرصة فريدة لتحسين مستويات المعيشة ورسم مستقبل أكثر رخاء وإشراكا للجميع تنعم به كل شعوب المنطقة. أما في الأجل القصير، فهي تنطوي على فترة محفوفة بالتحديات الاقتصادية في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا."

وكما ورد في مذكرة الصندوق، تمثل زيادة الإنفاق العام مطلبا ضروريا للحفاظ على التجانس الاجتماعي، لكن فمن المهم أيضا تجنب التدابير التي تتسبب في انعكاسات سلبية طويلة الأجل على المالية العامة أو التي يصعب التراجع عنها فيما بعد. ومن خلال زيادة الدقة في توجيه الدعم والتحويلات، يمكن تحرير المزيد من الموارد لاستثمارات البنية التحتية والتعليم ودعم الفئات الأشد احتياجا.

استراتيجية "من الداخل"

وقدم وزراء مالية مصر والأردن والمغرب وتونس أثناء الاجتماع استراتيجيات بلدانهم القومية للإصلاح الاقتصادي في المدى المتوسط. ورغم تصميم هذه الاستراتيجيات بما يتلاءم مع ظروف كل بلد، فهي تشترك جميعا في الالتزام بتعزيز الحوكمة، وتشجيع الدمج الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء الوظائف، ودعم النمو بقيادة القطاع الخاص، ودفع جهود الاندماج إقليميا وعالميا. وتوضح هذه الاستراتيجيات أيضا توقعات الدعم المنتظر من شراكة دوفيل.

الدعم الدولي أمر أساسي

وينعقد اجتماع **شراكة دوفيل** في وقت تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توترات اجتماعية ومالية متنامية. وتأتي الظروف المالية العالمية الصعبة ـــــ مصحوبة بالزيادة المتصورة في مستوى المخاطر ـــــ لتضيف إلى صعوبة الحصول على التمويل في الوقت الراهن. وعلى ذلك فسوف تحتاج المنطقة إلى الدعم الدولي للحفاظ على التقدم الذي حققته حتى الآن.

وفي هذا السياق، قالت السيدة لاغارد: "تشدد استراتيجيات البلدان على المهام الصعبة التي تواجه كل بلد، وسيكون دعم هذه العملية من المجتمع الدولي على نفس القدر من الأهمية."

وأكد البيان الذي أصدره قادة المؤسسات المالية الدولية أن مساعدات المجتمع الدولي يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة. فالمعونة الإنمائية لا تكفي وحدها ــ والمجال متاح لكي تقدم هذه المؤسسات مساعدات في الجوانب الفنية وفي صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة. كذلك ينبغي فتح أسواق البلدان المتقدمة بدرجة أكبر للمنتجات والعمالة من الشرق

الأوسط حتى تتمكن المنطقة من تنمية رأس المال البشري وتعزيز دور القطاع الخاص وتجنب الوصول إلى مرحلة الاعتماد على المعونة.

وتعميقا لجهود تنسيق العمل المشترك، اتفقت المؤسسات المالية الدولية على إنشاء **منبر تنسيقي** من أجل "تيسير تبادل المعلومات والفهم المشترك؛ وتنسيق أعمال المراقبة وإعداد التقارير عن تنفيذ شراكة دوفيل؛ وتحديد فرص التعاون في التمويل والمساعدة الفنية والسياسة والعمل التحليلي."

الصندوق يعترف بحكومة ليبيا الجديدة

مع اختتام مؤتمر مارسليليا في العاشر من سبتمبر الجاري، أعلن الصندوق اعترافه بالمجلس الوطني الانتقالي **الليبي** بصفته حكومة هذا البلد الذي مزقته الصراعات.

وفي هذا السياق قالت السيدة لاغارد: "نحن على استعداد لمساعدة السلطات من خلال المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات والدعم المالي، إذا طلبت السلطات ذلك، وهي تشرع في إعادة بناء الاقتصاد الليبي."